الحكومة رفضت حضورها بسبب انشغال "الصحة" بمجابهة الوباء

«غياب التنسيق» طير جلسة «التعايش مع كورونا»

الراجحي : ليس لدينا مانع في تخصيص وقت للمناقشة والرد على كل تساؤلات ومقترحات النواب

الحكومة طلبت من رئيس المجلس التنسيق مع مقدمي الطلب لتأجيل الموعد إلا انه تم إبلاغنا بالرفض

منفتحون لسماع كل ملاحظات ومقترحات الإخوة الأعضاء بما يعزز الحفاظ على الصحة العامة للمجتمع

مبارك الخجمة

محمد الراجحي

مهند الساير

الساير: رفضنا الإلغاء فمن حق الشعب وممثليه الاطلاع على إستراتيجيتكم إن وجدت

الموزري : يجب أن يكون هناك تحقيقا شاملا فى جميع الإجراءات الطبية الوفيات

دول لم تجبر شعوبها على التطعيم وقامت بإلغاء الإجراءات المتعلقة بما يُسمي "كورونا"

استمرار القيود على شريحة من المواطنين دون مبررات منطقية ألا تستحق استقطاع جزء من وقتكم ؟

الخجمة لـ "التربية": العودة لـ "التعليم عن بعد" لاستحالة تطبيق الاحترازات الصحية بشكل سليم

بينما يستعد النواب اليوم للاستجابة لدعوة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم لحضور جلسة التعايش مع فيروس كورونا ومناقشة التداعيات والاشتراطات الصحية ، طير "غياب التنسيق" بين المجلس والحكومة الجلسة المتوقعة برفض الحكومة الحضور بسبب انشغالها -على حد تعبيرها- بمجابهة المرض بسبب تزايد الإصابات في الآونة الأخيرة.

في هذا السياق أكد وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة محمد الراجحي أن الحكومة ممثلة في وزارة الصحة ليس لديها مانع في عقد جلسة خاصة أو تخصيص وقت في جلسة عادية للمناقشة والرد على كل تساؤلات ومقترحات أعضاء مجلس الأمة الواردة في طلب عقد جلسة خاصة بشأن الوضع الصحي الناتج من جائحة كورونا والإجراءات الخاصة بالاشتراطات الصحية والمقرره اليوم ، مضيفا ان الحكومة طلبت من رئيس مجلس الأمة التنسيق مع الاخوة النواب مقدمي الطلب لتأجيل موعد الجلسة بضعة أيام حتى تكون الوزارة جاهزة للرد "إلا انه تم ابلاغنا برفض تغيير الموعد لذا يتعذر على الحكومة حضور الجلسة".

وأوضح الوزير الراجحي في تصريح لـ"كونا" أمس انه نظرا لضيق الوقت ولانشغال أجهزة وزارة الصحة وفرق "كورونا" الفنية والادارية في مواجهة الجائحة بعد ارتفاع مؤشر الوباء في الأيام الأخيرة وارتفاع نسبة اشغال المستشفيات والعناية المركزة فقد طلبت الحكومة من رئيس مجلس الأمة التنسيق مع الاخوة النواب مقدمي الطلب في تأجيل موعد الجلسة بضعة أيام حتى تكون الوزارة مع الأطقم الطبية المعنية جاهزة للرد والتوضيح للاخوة النواب "إلا انه تم ابلاغنا برفض تغيير الموعد لذا يتعذر على الحكومة حضور الجلسة".

وأكد أن الحكومة منفتحة لسماع كل ملاحظات ورؤى ومقترحات الاخوة الأعضاء بما يعزز الحفاظ على الصحة العامة للمجتمع والرد على جميع التساؤلات الواردة في طلب النواب وما قد يطرح خلال الجلسة من تساؤلات وتوصيات في أي وقت يتم الاتفاق عليه لاحقا.

من جهته قال النائب مهند الساير إنه غير صحيح فالحكومة طلبت الغاء جلسة اليوم ولم تطلب التأجيل ، مبينا أننا رفضنا الالغاء فمن حق الشعب وممثليه الاطلاع على استراتيجيتكم ان وجدت للتعامل مع الوباء.

وأضاف أن استمرار القيود على شريحة من المواطنين دون مبررات منطقية ألا تستحق استقطاع جزء من وقتكم ؟

من ناحيته قال النائب شعيب الموزري «مثلما توقعت أن الحكومه لن تحضر اليوم الجلسة الخاصة بقضية الجائحة والتطعيم فهل نثق في الحكومة الكويتية واللجنة العليا ووزارة الصحة بعد تغيبهم المقصود ؟، وهل نثق برئيس منظمة الصحة العالمية تيدروس ذو التاريخ السيئ و فوتشي الذين ستلاحقهم شعوب العالم ؟»، مضيفاً «أم الذين ينشرون العلم والحقائق مثل بعض الاطباء والمختصين».

وقال الموزري عبر «تويتر» امس، «ألا تشعرون بالمسئولية فالحقائق والاحصائيات العلمية والتقارير الصادرة من المختصين والمعاهد والمختبرات في العالم ووقوف أكثر من 17000 في أمريكا وحدها من الاطباء والعلماء حذروا من خطورة اللقاح والاجراءات»، متسائلاً «هل الحكومة الكويتية لا تشعر بالمسئولية التاريخية التي شعر بها المسئولين في بريطانيا والسويد والدنمارك والنرويج وغيرهم العشرات من الدول التي لم تُجبر شعوبها على التطعيم ولم تمنعهم من السفر وقامت بإلغاء الاجراءات المتعلقة بما يُسمي كورونا».

وتابع الموزري «يجب أن يكون هناك تحقيقاً شاملاً فى جميع الاجراءات الطبية، الوفيات والأضرار التي تسبب بها اللقاح أو البروتوكول المستخدم، والاجراءات المالية المتعلقه في جميع العقود وتنفيع البعض من فحص الـ PCR، والممارسات الحكومية للإجبار على التطعيم وقرارات التضييق ومنع السفر وغيرها وتكون اللجنه من المتخصصين في المجالات الطبية والقانون الدولي ولها الحق في الاستعانة بالخبراء العالميين وجهات دوليه أخرى وفتح جميع الملفات لكشف المتسببين بهذه الجرائم النكراء ومن ساندهم في الدولة».

من جهته طالب النائب مبارك الخجمة وزارة التربية بالعودة مجددا إلى التعليم عن بعد أونلاين في الفصل الثاني في ظل تزايد الاصابات بفيروس كورونا.

وقال الخجمة إنه مع تصاعد الإصابات بفيروس كورونا بشكل قياسي دون أي بوادر لانخفاض حدة انتشاره، فإن ذلك يتطلب من وزارة التربية رفع توصية عاجلة بالعودة إلى نظام التعليم عن بعد أونلاين في ما يخص الفترة الدراسية الثانية لاستحالة تطبيق الاحترازات الصحية بشكل سليم.

وكان 10 نواب قد قدموا طلبا لعقد جلسة خاصة لمناقشة الإجراءات الخاصة بالاشتراطات الصحية وقيود السفر بشأن وباء كورونا وتوصيات اللجنة العليا لمواجهة الوباء، وذلك يوم الأحد الموافق 30 يناير من الشهر الجاري، استنادا إلى المادة "72" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة.

وجاء في نص الطلب انه استنادا لنص المادة "72" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة، نتقدم نحن الموقعين أدناه بطلب عقد جلسة خاصة يوم الأحد الموافق 30 يناير 2022، وذلك لمناقشة القرارات الصادرة من مجلس الوزراء وتوصيات اللجنة العليا لمواجهة وباء كورونا ووزارة الصحة بشأن الموضوعات التالية:

-1 التحول العالمي نحو التعايش مع وباء كورونا باعتباره وباء مستوطنا ومستمرا.

-2 القيود المفروضة على الممتنعين عن تلقي ضد فيروس كورونا.

-3 القيود المفروضة على المسافرين من المحصنين أو غير المحصنين.

-4 استمرار اجبارية الحصول على جرعات اللقاح ومنها التعزيزية حتى أصبحت سلسلة غير منتهية من التطعيمات الدورية ضد فيروس كورونا.

-5 الخطة الزمنية الموضوعة للتعامل مع هذه الاشتراطات الصحية ومدى كفاءتها في مواجهة الوباء.

-6 الدراسات والأبحاث الخاصة بضرورة تلقي اللقاح لجميع الفئات ومنها الفئات من 5 إلى 12 سنة.

-7 معيار تحديد الأسعار الخاصة بفحص كورونا منذ ظهور الجائحة حتى اليوم.ووقع على الطلب النواب : مهند الساير وعبدالله المضف ود.صالح المطيري وأسامة الشاهين ود.حسن جوهر وشعيب الموزري ود.بدر الملا وأسامة المناور وخالد العتيبي ومهلهل المضف.

مع منحه صفة الاستعجال

5 نواب يقترحون تعديل قانون حق الاطلاع على المعلومات

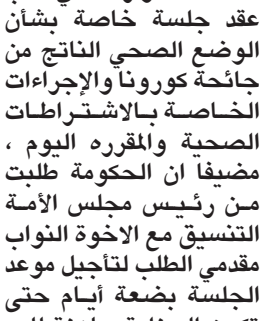
بدر الحميدي

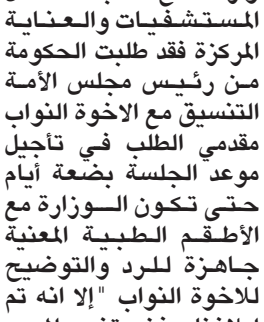
بدر الملا

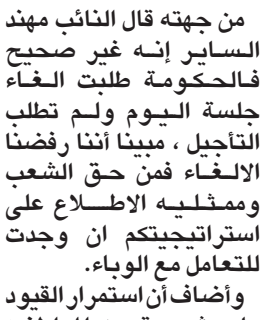
حسن جوهر

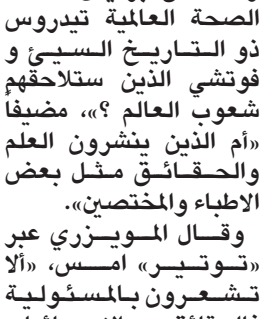
عبدالعزيز الصقعبي

مهلهل المضف

اعلن خمسة نواب عن التقدم باقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم "2 مكرراً" إلى القانون رقم 12 لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات، مع منحه صفة الاستعجال.

وجاء في نص الاقتراح الذي تقدم به بدر ناصر الحميدي، مهلهل المضف، د. حسن جوهر، د.عبدالعزيز الصقعبي ود. بدر الملا، ما يلي:

مادة أولى

يضاف إلى القانون رقم 12 لسنة 2020 مادة جديدة برقم 2 مكرراً نصها الآتي:

مادة 2 مكرراً

مع عدم الاخلال باحكام المادة السابقة تلتزم الجهات ذات الصلة بحفظ الملفات الخاصة بالمواطنين في شأن مسائل الجنسية والحالة الصحية والإقامة ونظام المعلومات المدنية. الموافقة لكل ذي صلة مباشرة بالملف المسجل باسمه وافراد اسرته الحق في الاطلاع على الأوراق والمستندات المدرجة به تاكيداً لصحتها ونسبتها واقعاً مستندياً صحيحاً.له وأسرته.

وله بناء على طلب كتابي منه أو من يمثله أو من يفوضه الحصول على أي مستند رسمي مدرج بملفه مع تحديد وجه الاستخدام وسنده من القانون.

وتلتزم الجهة المودع لديها أي من الملفات المشار إليها اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لكل اعتراض من صاحب الملف على أي من المستندات أو الأوراق أو الشهادات التي يرى أنها منبتة الصلة به أو ادخلت عليه على غير مقتضى من الواقع أو القانون.

وفي جميع الأحوال يدرج بالملف ما يتصل بأي من هذه الوقائع من إجراءات وما اتخذت في شأنها من قرار.

مادة ثانية

قرار من مجلس الوزراء باللائحة التنفيذية لهذا القانون بناء على عرض الوزير المختص.

مادة ثالثة

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نفاذه

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون

جعلت نصوص الدستور بقواعد وأحكام حماية الحق في البيانات اللصيقة بالمواطن باعتبارها جزء من الحرية الشخصية التي لا يجوز افشاؤها إلا وفقاً لأحكام القانون.

وبناء على ما شغلت به الساحة من وسائل التكنولوجيا والتواصل الاجتماعي ظهرت في المجتمع الكثير من حالات الاستخدام غير المشروع للبيانات ومعلومات ذات الصلة بالبعض من المواطنين لغير أغراضها واستخدامها لتحقيق مكاسب شخصية خارج إطار القانون سواء بتشابه الاسماء او الادعاء الالقاب والانساب ورغم محاولة العديد ممن أسيء استعمال مناصبهم ذات الصلة بإثبات بياناتهم وأبناء أسرهم وعائلاتهم إلى إنشاء المعلومات حول حالتهم الصحية على غير حقيقتها فضلاً عن ادعاءات الإقامة المشروعة بالبلاد من خلال ادراج اسمائهم بادعاء الانتماء أو الصلة المشروعة بصاحب الملف الذي يفاجيء بأعداد من المزورين ومدعين الصلة به قرابة أو نسباً للحصول على حق الجنسية أو الاقامة أو الحق في بيان الحالة الصحية له أو المستغلين لمعلومات أدرجت بها بطرق غير مشروعة لصالحه ورغم صدور القانون رقم 12 لسنة 2020 في شأن حق الاطلاع على المعلومات ولائحته التنفيذية بالقرار الوزاري رقم 62 لسنة 2021 الصادر من وزير العدل

مازال البعض يكشف حالات ما أدرج بملفاتهم في أي مما تقدم على غير وجهها الصحيح لذلك كان من اللازم العمل على إفساح المجال لأصحاب الملفات الشخصية في مسائل الجنسية والصحة والإضافة الإطلاع على كل الأوراق والمستندات المدرجة بملفاتهم في أي شأن من تقدم والحصول على صور رسمية منها تصور من المستند الأصلي ولقيد بها أمام الجميع الجهات لتصحيح وتصويب أي خطأ أو استخدام غير مشروعة لأي من هذه الملفات.

لذلك جاء الاقتراح بقانون، حيث نصت المادة الأولى بإضافة مادة جديدة برقم "2 مكرراً" إلى القانون رقم "12" لسنة 2020 المشار إليه مؤكداً حق صاحب الملف أو من يمثله أو يفوضه قانوناً للإطلاع على كافة ما أدرج بملفه من مستندات أو مكاتبات وتصحيح وتصويب ما يكون قد شابه من خطأ أو استغلال أو إدخال بيانات أو أشخاص على الملف دون حق او سند بسبب استغلال البعض له على في غير الأحوال القانونية لها أو أنها على غير صلة به.

وجاء المادة الثانية على إصدار اللائحة التنفيذية بالقانون من الوزير المختص بما يتوافق مع إجراء من الإطلاع المشار إليها بالقانون رقم "12" لسنة 2020.

ونصت المادة الثالثة على أن يعمل بالقانون من تاريخ نفاذه.

من ذوي المداخيل المتوسطة والمحدودة لمواجهة الغلاء

الشاهين: بلوغ النفط مستوى 90 دولارا يقتضي إقرار مزايا مالية فورية للمواطنين

قال النائب أسامة الشاهين أن بلوغ النفط إلى مستوى 90 دولاراً خبرٌ جميل ونعمةٌ كبيرة تقتضي إقرار مزايا مالية فورية للمواطنين ذوي المداخيل المتوسطة والمحدودة، لمواجهة الغلاء.

وأضاف الشاهين عبرحسابة الشخصي على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» أن على الحكومة حسن استثمار الفوائض في بناء مؤسسات اقتصادية ناجحة، تعظّم حجم وقِيَم الاقتصاد الوطنيَ، وتستحدث وظائف لأبناء وبنات الكويت، وتحقق متطلبات التنمية.

أسامة الشاهين

الحويلة: شافي ومحمد العجمي و مسعود الهاجري سيشملهم العفو الأميري

ألمح النائب محمد الحويلة بأن شافي سلطان ، ومحمد العجمي ، ومسعود الهاجري سيشملهم العفو الأميري قريبا .

وقال الحويلة عبر حسابه على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر"

"الحمدلله كثيرًا على تمام فضله والشكر الجزيل لصاحب السمو الشيخ نواف الأحمد ولعضده سمو ولي العهد الشيخ مشعل الاحمد حفظهما الله وللجنة العفو".

وأضاف في تغريدته : "اخواني الاعزاء الشيخ شافي سلطان والشيخ محمد العجمي والشيخ مسعود الهاجري الكرام نراكم بيننا قريبًا جدًا بإذن الله" .

محمد الحويلة